

التطورات الاقتصادية الحديثة

والقضايا الهيكلية الرئيسية في الكويت (1)

إنه لمن دواعي سروري أن أكون مدعواً لهذا المؤتمر الخاص بالبنوك المركزية ومؤسسات النقد في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأن تتاح لي الفرصة لأتحدث أمام هذا الحضور المتميز. وأود بداية أن ألقى نظرة سريعة على التطورات المالية والاقتصادية الحديثة في الكويت، ثم أتطرق عقب ذلك إلى قضايا السياسة الاقتصادية التي تواجه الكويت.

لقد كان نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي في الكويت بمعدل سنوي بلغ متوسطه 28.6% خلال فترة الأعوام الثلاثة الماضية. ويرجع هذا الأداء النشط للاقتصاد الكويتي خلال الأعوام الأخيرة، أساساً، إلى ارتفاع كلٍّ من أسعار ومعدلات إنتاج النفط. وعلى الرغم من استمرار قطاع النفط والغاز في الهيمنة على الناتج المحلي الإجمالي، فقد أظهر الناتج المحلي والإجمالي غير النفطي أيضاً نمواً قوياً، مستفيداً من الوضعية التوسعية للمالية العامة، ومن الزيادة المفاجئة في كلٍّ من الاستثمار والاستهلاك الخاص. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي قد بلغ متوسط معدل نموه السنوي نحو 16.6% خلال الفترة الممتدة من عام 2003 إلى عام 2006.

من جانب آخر، لقد كان لافتاً أن الوضع الخارجي للكويت قد تأثر بذلك الازدهار الاقتصادي العام، حيث حقق فائض الحساب الجاري في ميزان مدفوعات الكويت ارتفاعاً جوهرياً خلال الأعوام الأربعة الماضية، وصولاً إلى ما نسبته 50% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006. وعلى صعيد المالية العامة، فقد ارتفع فائض الموازنة العامة خلال الأعوام الماضية، وذلك من جرّاء الارتفاع في مستويات أسعار النفط ومعدلات إنتاجه. وبناءً على ذلك، فقد بلغ متوسط فائض الموازنة العامة ما نسبته 21% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك

(1) كلمة أعدت بمناسبة انعقاد ندوة النظام الأوروبي رفيع المستوى، والتي نظّمها البنك المركزي الأوروبي والبنودزبانك، وذلك في ماينز / ألمانيا خلال الفترة 11-13 مارس عام 2008.

خلال السنوات المالية الممتدة من سنة 2004/2005 إلى سنة 2006/2007. كما سجّلت الإيرادات الحكومية خلال تلك الفترة نمواً بلغت نسبته 32.6%، وهذا النمو في الإيرادات الحكومية قد كان كافياً للتخفيف من نمو الإنفاق الحكومي الذي ارتفع أيضاً، ولكن بمعدل أبطأ.

كما انعكس الازدهار الاقتصادي العام في الكويت على التطوّرات النقدية، حيث واصل النمو في كلٍّ من السيولة، والائتمان المحلي، وودائع القطاع الخاص. وتحديداً، فقد سجّل عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ارتفاعاً بلغ معدله السنوي المركّب نحو 18.4%. كما لوحظ نموّ ملحوظ في الائتمان المحلي (بنحو 26.7%)، وفي وودائع القطاع الخاص بالدينار الكويتي (بنحو 19%).

ومن التطوّرات الحديثة الهامة في مجال السياسة النقدية تبرز العودة إلى تبني نظام ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة من العملات، وذلك بدلاً من الارتباط بالدولار بمفرده. ولقد كان هذا التغيير ضرورياً في ضوء التراجع المستمر في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية، وما نجم عن ذلك من تراجع الدينار الكويتي الذي أدّى، مع ارتفاع أسعار الغذاء والسلع في الأسواق العالمية، إلى حدوث ضغوط تضخّمية مستوردة. ويمكن القول إن نظام سلة العملات من شأنه أن يحقق مرونة نسبية في سعر صرف الدينار الكويتي، وبالتالي تحسين مرونة الاقتصاد المحلي لأغراض مواجهة التقلّبات الحادّة التي تحدث أحياناً في أسعار صرف العملات العالمية الرئيسية.

ومن المعلوم أن التضخم في الكويت، والذي يقاس بالتغيّرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، قد بدأ ارتفاعه في أوائل عام 2005، وذلك عقب فترة طويلة من معدّلات التضخم المنخفضة. ويعزى ذلك الارتفاع في معدل التضخم المحلي، جزئياً، إلى تراجع الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية بخلاف الدولار، وذلك من خلال ما يحدثه انخفاض الدينار الكويتي على قيمة واردات الكويت المقومة بالدينار الكويتي. ومن المتوقّع أن يؤدي القرار الذي تمّ

اتخاذها في شهر مايو عام 2007، بشأن إعادة ربط الدينار الكويتي بسلة خاصة من العملات، إلى تخفيف ذلك الجزء من الضغوط التضخمية المرتبطة بتراجع سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية، والمسّمى بالتضخم المستورد. ومن الضروري أيضاً أن نشير في هذا الصدد إلى أن الضغوط التضخّمية في الكويت ناجمة جزئياً عن تطوّرات محلية، وبالتالي فإن السياسات المكّملة بشأن، إدارة المالية العامة والطلب الكلي على السلع والخدمات، من شأنها أن تؤدي دوراً حيوياً بهدف تخفيض هذه الضغوط التضخّمية.

ومن أهم مزايا النمو الاقتصادي قوي ما نجم عنه من انعكاسات إيجابية في القطاع المصرفي والمالي. إن القطاع المصرفي الكويتي، الذي وصفه صندوق النقد الدولي بأنه "سليم (متين) ومراقب بشكل جيد"، قد استمر خلال الأعوام الماضية في تسجيل أرقام ملحوظة تدلّ على تغييرات هائلة وبالغة الأثر في هيكله، إضافة إلى أن نوعية الأصول، ومصادر الأرباح، وغيرها من المؤشّرات الرئيسية، قد سجّلت أرقاماً قياسية جديدة. وهذه التطورات ترجع إلى النمو الذي حقّقه الكويت من جرّاء ازدهار قطاع النفط، وإلى التغييرات الأساسية التي تمّ إدخالها على الإطار التنظيمي الخاص بالقطاع المصرفي. ونظراً لأن الكويت تسعى جاهدة إلى أن تصبح مركزاً مالياً وتجارياً إقليمياً، لذلك أدرك بنك الكويت المركزي الحاجة إلى فتح سوق الكويت المالي، وذلك تماشياً مع التحرّكات نحو التحرّر المتزايد، ونحو التوجّه الجاري بشأن انتشار ظاهرة العولمة. وتجدد الإشارة في هذا الصدد إلى أن التغييرات التنظيمية التي تمّ اتخاذها في عامي 2003 و2004 قد نجحت في جلب فروع لبنوك أجنبية إلى الكويت. وحالياً، تتواجد ستة فروع لبنوك أجنبية تعمل في الكويت. كما أن الأعوام الماضية قد شهدت أيضاً توسّعاً ملحوظاً في المؤسسات المالية الإسلامية.

وبخصوص سياسة الاقتصاد الكلي، فقد تمثلت هذه السياسة في عدد من الإصلاحات الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وإلى إتاحة فرص عمل لقوة العمل الوطنية المتسارعة،

إضافة إلى تخفيض الاعتماد على قطاع النفط. ولأغراض تحقيق هذه الأهداف، فقد تمّ تركيز جهود الإصلاح الحكومية على توجّهين رئيسيين، وهما:

أولاً: من المعلوم أن هيكل المالية العامة للكويت يتّسم بالاعتماد الملحوظ على عائدات النفط، وبضآلة مساهمة العائدات الضريبية في إجمالي العائدات (نحو 2% في الأعوام الحديثة، ومراجعة). ومن اللافت أيضاً أن قاعدة عائدات الكويت تتّسم أيضاً بالمستوى المنخفض للعائدات غير الضريبية. وإضافة إلى مساهمتها الضئيلة على جانب العائدات في الموازنة، فإن الجهات التي تقدّم هذه الخدمات تمثل أيضاً عبئاً على جانب مصروفات الموازنة. ويمكن القول إن الصرف على الأجور والمرتبّات، وعلى توفير نطاق واسع من الدعم، من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الخلل الهيكلي.

ثانياً: هناك موافقة مؤكّدة مفادها أن زيادة دور القطاع الخاص يعتبر أمراً حيويّاً لأغراض تحقيق النمو، وتنويع القاعدة الإنتاجية، إضافة إلى تخفيض حدة المشاكل الاقتصادية عموماً في مختلف جوانب الاقتصاد الوطني. ولذلك، فإن الخصخصة، التي تتم هيكلتها على نحو مناسب، يمكن أن تؤدي إلى زيادة المرونة، وتحسين نوعية الخدمات، ورفع الكفاءة والابتكار، إضافة إلى تخفيض دور الحكومة وزيادة فاعليته في الاقتصاد المحلي. كما أن القطاع الخاص المزدهر من شأنه تحسين مناخ الاستثمار، وبالتالي توفير فرص عمل إضافية للمواطنين لدى القطاع الخاص. وفي حقيقة الأمر، فإن الحكومة قد أقرت توسيع دور القطاع الخاص، وتأمّل في تحقيق ذلك الدور من خلال تبني بعض القوانين والتنظيمات، وكذلك من خلال استخدام الإصلاحات الإدارية، وتحسين الشفافية بخصوص الإحصاءات الاقتصادية والإجراءات، إضافة إلى إزالة معوّقات أنشطة القطاع الخاص.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى التشريعات الحديثة التالية:

- 1- صدور القانون الرامي إلى تخفيض الضرائب على الشركات الأجنبية، وذلك من 55% إلى 15%.
- 2- تبني مشروع قانون يرمي إلى خصخصة مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية التي تسجل خسائراً.
- 3- إصدار قانون جديد يحكم عقود (BOT): البناء - التشغيل - التحويل.